وغيرهما من الحوادث العوارض مع عدم الركب واما في السلبية فلان
كل بسيط فرضا مشتركان في سلب ما عداهما عنهما وهذه الاقسام
الخمسة كلها مشتركة في كونها موجودة لا في الموضوع وان كان
بعضها في المحل فانه لا يلزم من نفي وجودها في الموضوع نفي وجودها
في المحل مطلقا فان المحل اعم مطلقا من الموضوع فيكون عدم الموضوع
اعم من عدم المحل وكذا الحال في العرض اي الحال في جانب الوجود اعم من
العرض وفي جانب العدم بالعكس ومن خواص الجوهر انه لا ضد له لان
الضدين يطلقان والمشهور على امرين يتعاقبان الى موضوع واحد ولا
يمكن ان يجتمعا فيه سواء كانا وجوديين او احدهما وجوديا والاخر عدميا
وسواء اندرجا تحت جنس قريب اولا كالمعلوم الذكورة ضد الانوثة
وفي البعض يطلق الضدان على كل وجودين بينهما غاية التباعد
بشرط اندراجهما تحت جنس قريب بحيث تعاقبهما على موضوع واحد
وارتفاعهما معا كالسواد والبياض فانهما نوعان اضافان تحت جنس
قريب وهو اللون فاذا لم يكن للجوهر موضوع لا يمكن عروض الضد له
ولا النسبة الى جوهر اخر ولا النسبة الى غيره **اعلم انه لا يصح**
تحديد هذه المقولات العشر التي هي اجناس عالية لانها
لا تنطبق والتحديد لا يكون الا للمركبات والاصح ايضا ان يرسم رسما
تاما لان الرسم التام لا يمكن بدون اخذ الجنس فيه وللاجناس
العالية لا جنس لها لكن يصح ان يرسم رسما ناقصا فقولهم في تعريف
الجوهر انه موجود لا في موضوع رسم ناقص له مع انه من خواصه
وسيجيء ان العلم ان اكثر الحكماء ذهبوا الى ان الجوهر جنس لما تحته ومقول

عليه

عليه قول الجنس على الانواع وبعضهم ذهب الى انه مقول على ما
تحته قول اللوازم على الملزومات واجله المحل لا يخلو عن ضعف وقال
شارح التجريد اما ان الجوهر هو جنس اولا فلم يتحقق عندي
والكلام في هذا المقام وفوق شابر الاحكام بطول وهذه الرسالة لا تحتمله
فمن اراد التفصيل فعليه بالمطولات **الفصل الثاني في الكم**
وهو ما اشار اليه بقوله عز شأنه ابتدا بذكر الكم من بين الاعراض لانه
اعم وجودا واصح وجودا من الباقي اما انه اعم وجودا من الكيف
فلان العدد من الكمية وليس متصورا على الامور المقارنة للكيفية
فانه عارض للماديات التي هي مقارنة للكيفيات وعارض ايضا للمجردات
العارية عن الكيفيات فيكون اعم واما انه اصح وجودا من غيره فلان
سائر الاعراض النسبية غير مستقرة في ذوات موصوفاتها الا بالنسبة
الى غيرها كلا فان الكمية فانها مستقرة في ذات موصوفها مع قطع النظر
عن ما عداها واصلوا في ان الاجناس العالية للاعراض كم هي
فذهب ارسطو واتباعه انها تسعة وعند بعضهم انها ثلاثة الكم
والكيف والنسبة وجعل السبعة الباقية مندرجة تحت النسبة وعند بعض
انها اربعة الكم والكيف والاضافة والحركة لان العرض اما غار قار الذات
او قار الذات والاول الحركة والثاني اما ان لا يقتضي الامر الغير وهو الاضافة
او يقتضيه ولا يقبل وهو الكيف وجعل الاين والمتى والوضع والملك مندرجة تحت الاضافة
وان يفعل وان ينفعل مندرجتين تحت الحركة ضد النقطة والوحدة من
الاعراض ليستا مندرجتين تحت هذه المقولات على حال وفي المذاهب
والاعتبارات لا تكون هذه المقولات اجناسا عالية لجميع الاعراض

الكيف

Copyright Allama Iqbal Open University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)